٤ ــ تجفيف بحيرة الحولة ومنطقة المستنقعات الى الشمال للاستفادة من أراضي الحولة في الزراعة ومن تخزين المياه المستردة من الترشح والتبخر ، اللذين يصيبان المياه بشكل حاد أثناء جريانها ، حاليا ، الى بحيرة طبريا .

٥ ــ اقامة التجهيزات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية على نهر اليرموك ، وتتكون من سد في المقارن وقناة طاقة ومركز لتوليد الطاقة قرب العدسية ، على ان جزءا من المياه في قناة الطاقة يمكن ان يستخدم للري في وادي اليرموك .

٦ ــ تحويل مياه اليرموك في أدنى مركز توليد الطاقة في العدسية الى قناة الغور الشرقية وبحيرة طبريا حيث تخزن هذه المياه مع مياه نهر الاردن لاستخدامها في ري الاراضي الصالحة للزراعة في الغور .

٧ ــ شق قناتين رئيسيتين على الجانبين الشرقي والغربي لنهر الاردن ، وتركيب اجهزة ضبط على بحيرة طبريا لتأمين نقل المياه بقوة الجاذبية لري الاراضي بعيدا في الشرق الى وادي راما وفي الغرب الى وادي القلط ، تبعا لازدياد ارتفاع علو مياه البحيرة بمعدل مترين حتى لا تزداد ملوحة المياه فيها .

٨ ــ تركيب أجهزة رقابة وآلية لتحقيق استخدام افضل للمياه الجارية على مدار السنة في الجداول جنوب بحيرة طبريا ، وانشاء خزانات لحفظ مياه الفيضان من الجداول الى الحد المعقول . ويمكن زيادة الطاقة التخزينية لهذه الخزانات عن طريق زيادة علو سد المقارن الى أعلى مما كان مقررا له مبدئيا اذا أجازت التحقيقات الاضافية بذلك .

٩ ــ استخدام الآبار للري الاضافي ، وذلك في المناطق التي يكون فيها هذا الاستخدام ملائما كما هو الحال في الغور وفي وادي بافنيل(١٩) .

اجمل جوردون كلاب ، رئيس مجلس هيئة وادي تانسي ، جوهر تقرير « مين » في الكلمات التالية : « بما أن القضية ذات طابع هندسي ، فان أسرع وسيلة وأكثرها اقتصادا لتحقيق اكبر فائدة من استغلال مياه نهر الاردن تتطلب قيام تنظيم افضل لمنابع المياه في الحاصباني ومنطقة الحولة بهدف ري الاراضي في ذلك الجزء من حوض نهر الاردن بقوة الجاذبية ، كما تتطلب استخدام بحيرة طبريا كخزان لمياه الفيضان من نهري الاردن واليرموك . ويمكن تأمين وصول هذه المياه بقوة الجاذبية لري الاراضي على الجانبين الشرقي والغربي لوادي الاردن الى الجنوب . وفي حين ان تدفق المياه بقوة الجاذبية يلغي تكاليف الضخ الباهظة فان الخزانات توفر مياه الفيضان لاستخدامها في شهور الجفاف . بالاضافة الى ذلك فان بحيرة طبريا تقدم فائدة كبرى باعتبارها خزانا طبيعيا للمياه . ولا يوجد هناك ، مهما غلا الثمن ، موقع آخر بديل يمكنه ان يخزن ويضبط بفاعلية ، كبحيرة طبريا ، تدفق مياه الفيضان في نهر الاردن ورافده الرئيسي ... اليرموك . ويقترح تخصيص كمية من المياه المتوفرة الى كل مساحة صالحة للزراعة تقع في حدود دفع الجاذبية »(٢٠) .

ويضيف السيد كلاب بأن تقرير « مين » ، وهو يشرح عناصر قيام تنظيم فعال في داخل حوض نهر الاردن ، « لا يأخذ في الاعتبار العوامل السياسية ولا يحاول أن يضع مشروع نهر الاردن في اطار الحدود الوطنية القائمة حاليا » . ويرى ، في الاخير ، أن توزيع المياه الى مختلف المناطق لا يقصد منه تخصيص المياه الى تلك المناطق(٢١) .

يظهر عند حصر مختلف المساحات وكميات المياه المتوفرة في داخل حوض النهر ، التي توزع بموجب مشروع « مين » على أساس الحدود السياسية القائمة ، أن ٤١٦ر٠٠٠ دونم من الاراضي تقع في داخل اسرائيل ، و ٤٩٠ر٠٠٠ دونم في الاردن ، و ٣٠ر٠٠٠ دونم